﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢﴾ [طه: 112]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

إثرَ بيانِ الخيبة وظهور العنت على الوجوه شرعَ في بشارة الفائزين

بعد أنْ ذكر النَّظمُ الجليل جزاءَ الظّالمين وخيبتهم، أتبعهُ ببيان بشارة المؤمنين، بما يشرحُ صدورَهم، فقال: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿هَضۡمٗا﴾: (هضم) أصْلٌ يَدُلُّ على كَسْرٍ وضَغْطٍ وتَداخُلٍ، وهَضَمتُ الشَّيْءَ هَضْمًا: كَسَرْتُهُ[2]، وهَضَمَه يَهْضِمُه هَضْمًا واهْتَضَمَه وتَهَضَّمَه: ظَلمه وغصَبه وقهرَه، والاِسْمُ الهَضيمَةُ، ورَجُلٌ هَضيمٌ مُهْتَضَمٌ: مَظْلومٌ، وهَضَمَهُ حقَّه هَضْمًا: نقصَه، وهَضَمَ لَهُ مِنْ حقِّه يَهْضِمُ هَضْمًا: ترك لَهُ مِنْهُ شَيْئًا عَنْ طيبةِ نَفْسٍ، يُقالُ: هَضَمت لَهُ مِنْ حَظّي طائِفَةً، أي: تركتُه، ويُقالُ: هَضَمَ لَهُ مِنْ حظِّه؛ إذا كسَر لَهُ مِنْهُ[3]، والمراد به في الآية الكريمة النَّقصُ من الجزاء[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

العملُ الصّالحُ بعد الإيمان مضمونُ الجزاءِ عند الرَّحمن

يخبرُ النَّظمُ الكريم أنَّ من يعمل من صالحات الأعمال - وهو مصدِّقٌ بالله - فإنَّه مجازٍ أهلَ طاعتِه وأهلَ معاصيه على معاصيهم، فلا يخاف من الله أن يظلمَهُ، فيحملَ عليه سيِّئات غيره، فيعاقبَهُ عليها، ولا يخاف أن يهضمَهُ حسناتِه، فيُنقِصَهُ ثوابَها[5].

(1) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 9/ 155.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هضم).
(3) ابن منظور، اللّسان: (هضم).
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 12/ 350.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 379.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الواوِ في صدر الآية:

الشُّروعُ بجزاء المؤمنين بعد بيان جزاء الظّالمين

افتتح النَّظمُ الجليل الجملةَ - في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ - بالواو الدالَّةِ على الاستئناف[1]، فبعد أن بيَّن جزاء مَنِ اتَّصف بالظُّلم والشِّرك، استأنفَ لبيان القسم الثّاني، فالجملةُ مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، سيقت للجوابِ عن سؤال يثيره بيان جزاء الظّالمين، فكأنَّهُ قيل: وما جزاء الصّالحين؟ فجيء بالجملة لبيان ذلك.

دلالةُ ﴿وَمَن﴾ في السّياق المحكمِ:

الإتيانُ بالإيمان مقرونًا بالعمل الصّالح مضمونُ الجزاء

عبَّرَ النَّظمُ الجليل بـ﴿وَمَن﴾ الشَّرطيَّة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾؛ لبيان القسيم لقوله: ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾، فالنّاسُ يوم القيامة قسمان، وقد بيَّنت الجملة في ختام الآية السّابقة جزاءَ الظّالمين، وبيَّنت هذه الآيةُ القسمَ الثّاني[2]، وقد آثر أن يُبَيِّنَ القسمَ الثّاني بأسلوب الشَّرط للدَّلالة على تحقيق الوعد، وتأكيد حصول المضمون، بأن أجراه مجرى المتعاقدَين، فإذا وقع الشَّرط؛ فإنَّ الجواب متحقِّقٌ يقينًا.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارع ﴿يَعۡمَلۡ﴾:

قَبولُ العملِ الصّالح مشروطٌ بالمداومة

آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل المضارع، في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الدَّوامَ والاستمرار على العمل هو المأمور به، وخير الأعمال أدومُها وإن قلَّ، فإنَّ الفائدة متحقِّقةٌ من الدَّوام لا من الكثرة.

فائدةُ القيد ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾:

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ ﴿مِنَ﴾ الدّالَّة على التَّبعيض،

(1) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 8/ 427.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 43.

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾، أي: مَن يعمل بعضَ الصّالحات[1]، وإنَّما عبَّر بالتَّبعيض هنا؛ لأنَّ الإنسان مظنَّةُ العجز، مهما اجتهد، فقبِلَ الله تعالى من عباده أعمالهم الَّتي أمرهم بها بحسب ما استطاعوا[2].

من لطائف الله تعالى بعباده قَبولُهُ أعمالَهُم بقدر استطاعتِهم

دلالةُ الجملة الحاليةِ ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾:

قيَّدَ النَّظمُ الجليل الأعمالَ الصّالحة - في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ - بالجملة الاسميَّة الدّالَّة على إيمان القائم بالعمل الصالح؛ تعبيرًا عن شرط قَبولِ الأعمال، وهو الإيتاءُ بها في حالة الإيمان[3].

الإيمانُ شرطٌ في قَبولِ الأعمال، ولا تُقْبلُ الأعمالُ دونَهُ

دلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿مِنَ﴾:

عبَّر النَّظم الجليل بحرف الجرِّ ﴿مِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾، وهي هنا دالَّة على التَّبعيض؛ وذلك للدَّلالة على كفاية المؤمن بعمله بعضَ الأعمال الصّالحة؛ لأنَّ طاقة الإنسان لا تسعُ الإتيان بالصّالحات كلِّها، فحسْبُه أن يأخذ منها طرفًا، فإنَّه ليس بوسع أحدٍ أن يفعل ذلك غيرُ النَّبيِّ ﷺ[4].

بذْلُ الوسعِ في العمل الصّالح يغني وإن اقتصر على بعضِها

دلالةُ التَّعبيرِ بالفاء في جواب الشَّرط:

قرن النَّظمُ الجليل جملةَ جواب الشَّرطِ بالفاء، في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾؛ لأنَّ جملة جواب الشَّرطِ ليست ممّا يصحُّ أن يكون فعلًا للشَّرط؛ لأنَّها مفتتحة بـ (لا) الَّتي تحتمل النَّهي والنَّفي، فلمّا كانت كذلك؛ لم يكن فيها رابط يربطها بجملة الشَّرط، فتعيَّن المجيء بالفاء؛ لبيان أنَّها مرتبطة بفعل الشَّرط،

قَبولُ الأعمال متحقِّقٌ على وجه القطع واليقين

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 43.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 12/ 349.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 43.
(4) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 15/ 9399.

ارتباط السَّبب بالمسبِّب، فالتَّعبير بالفاء يشير إلى "قَبولِ الأعمال، وجعْلِها سببًا لذلك الحال"[1].

التَّوجيهُ البلاغيُّ لقراءتَي ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ و﴿فَلَا يَخَفْ﴾:

قرأ جمهور القرّاء الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ بالرَّفع بإثبات ألف بعد الخاء (يخاف)، وقرأه ابن كثير بالجزم بحذف الألف، بعد الخاء ﴿فَلَا يَخَفْ﴾[2]، فعلى قراءة الجمهور، تكون الجملة مستأنفةً غيرَ مقصودٍ بها الجزاءُ، كأنَّ انتفاء خوفه أمر مقرَّرٌ؛ لأنَّه مؤمنٌ، ويعمل الصّالحات، والتَّقديرُ: (فهو لا يخاف ظلمًا)، وعلى قراءة ابن كثير بصيغة النَّهي، مستعملٌ في الانتفاء، وتفيد هذه القراءةُ عدمَ التَّردُّد في حصول أمنه من الظُّلم والهضم[3]. فالقراءاتان جمعتا بين الإنشاء والخبر؛ فالجزم نهيُ مَن عمل الصالحات - وهو مؤمن - أن يخاف أن يظلمه أحد أو ينقص من عمله. والرفع إخبار مَن عمل الصالحات أنه ليس يخاف أن يظلمه أحد، فيَحمِلَ ذنبَ غيرِه، إذ ينقص من عمله.

انتفاءُ الخوفِ حقيقةٌ مقرَّرة لا يقع فيها تردُّدٌ

بلاغةُ عطف ﴿هَضْمًا﴾ على ﴿ظُلْمًا﴾:

عطف النَّظمُ الجليل الهضم على الظُّلم - في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ - للاحتراس؛ لأنَّ الظُّلمَ يدلُّ على النَّقص الشَّديد، كما في قوله: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: 33]، فيكون المرادُ من الهضم النَّقصَ الخفيف، وعطفُهُ على الظُّلم للاحتراس[4]، أي: ليحترسَ من أن يفهم أنَّ نفي الظُّلم يقتصر على نفي النُّقصان

عملُ المؤمنين مهما قلَّ لا ينقصُ منه شيء ولا يضيع

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 12/ 349.

(2) الدّاني، التّيسير، ص: 153. قال أبو داود: "﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ قرأه ابن كثير، بجزم الفاء من غير ألف، فعلى قراءته يجب أن تكون هذه الكلمة مكتوبة من غير ألف، وعلى قراءة أهل المدينة، والعراق، والشام يحتمل أن تكتب بالألف، لقراءتنا ذلك كذلك لهم، ويجوز حذف الألف على الاختصار، وليس عندنا للمصاحف في هذا الحرف رواية، إلا أن الذي يجب في القياس أن يكون في مصاحف أهل مكة بغير ألف كما ذكرنا"، يُنظر: أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل: 4/ 853.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 313.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 313.

الكثير وحسب، فعطف ما يدلُّ على النَّقص الخفيف، ليشمل النَّفي كلَّ نقصان.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الظُّلم والجور والهضم:

الظُّـلـمُ ضـررٌ لـيـس بـحـقٍّ، والجَور العدول عـن الـحـقِّ، والهضْمُ نقصانُه

الجَور خلافُ الاسْتقامَة في الحكم، وهو العُدُولُ عَن الحقِّ، ونقيضه العدْلُ، وهُوَ العُدُول بِالفِعْلِ إِلَى الحقِّ، والظُّلم ضَرَرٌ لا يُسْتَحقُّ، ولا يعقِبُ عِوضًا، وأصل الظُّلم نُقْصانُ الحقِّ، ونقيضُه الإنصافُ، وهُوَ إِعْطاءُ الحقِّ على التَّمام[1]، والهضم نقصانُ الحقِّ، يُقالُ: هَضَمت لَهُ مِنْ حَظّي طائِفَةً، أي: تركتُهُ، ويُقالُ: هَضَمَ لَهُ مِنْ حظِّه؛ إذا كسَر لَهُ مِنْهُ[2]، والمراد به في الآية الكريمة: النَّقصُ من الجزاء[3]، فالفرق بين الظُّلم والهضم: أنَّ الظُّلم قد يكون بمنع الحقِّ كلِّه، أمّا الهضمُ؛ فهو منعٌ لبعض الحقِّ، فكلُّ هضم ظلمٌ، وليس كلُّ ظلم هضمًا، فالآيةُ الكريمة بشَّرت المؤمنين بأنَّ اللّه تعالى سيوفّيهم أجورَهم يوم القيامة، بلا ظلمٍ أو نقص من ثوابهم[4].

(1) العسكريّ، الفروق: 231 - 232.
(2) ابن منظور، اللّسان: (هضم).
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 12/ 350.
(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 9/ 155.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والثلاثون،
سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والثلاثون، سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 32 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-74-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 32 : المجلد الثاني والثلاثون، سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-74-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4565158 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»